



أزمة الكرامة الإنسانية طويلة الأمد لمحة عن المناشدة الموحدة لعام 2010 من أجل الأراضي الفلسطينية المحتلة ديسمبر / كانون أول 9002

تتطلب المناشدة الموحدة لعام 2010 في الأراضي الفلسطينية المحتلة مبالغ يصل إجماليها إلى 664,473,688 دولاراً أمريكياً من أجل تنفيذ 236 مشروعاً من المشاريع الإنسانية ومشاريع الإنعاش المبكر: منها 147 مشروعاً تنفذها وكالات الأمم المتحدة و89 مشروعاً تنفذها المنظمات الأهلية الدولية والمحلية. وتم تحديد سكان قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، ومن بينهم الذين يعيشون في المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية والمناطق المتاخمة للجدار العازل، كسكان لهم الأولوية من حيث الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وتشكل برامج المساعدات النقدية / النقود مقابل العمل والمساعدات الغذائية والأمن والتغذية ما يقارب الثلثين من متطلبات التمويل لهذا العام.

خلفية عن الأزمة:

أبناء غزة من حقهم في الخروج من القطاع. والاقتصاد أخذ في الضعف وأشرف القطاع الخاص على الانهيار بشكل شبه كامل. ومنع الحصار عمليات ترميم وتحسين البنية التحتية العامة والمرافق وأدى إلى حدوث عجز في الوقود والسيولة النقدية. وتدهور ظروف المعيشة مستمر، كما تتدهور الخدمات العامة والمياه والصرف الصحي.

ووفرت المساعدات التي قدمها مانحون، بعد إطلاق نداء الاستغاثة العاجل لغزة في فبراير / شباط 2009 دعماً حيوياً لتلبية بعض احتياجات سكان غزة. ومع ذلك، يشكل الحصار عاملاً رئيسياً في منع الأعمار وإعاقة جهود الإنعاش. ومع القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول مواد البناء ورفضها الموافقة على اقتراح للأمم المتحدة باستئناف مشاريع البناء المطلوبة، يظل مستوى الحاجة مرتفعاً وكذلك الحال بالنسبة لمسألة الاعتماد على المساعدات الدولية. يضاف إلى ذلك المشاكل الناجمة عن البيئة التشغيلية برمتها في قطاع غزة والتي أعاقت عملية توفير المساعدات الإنسانية الأساسية والمؤثرة.

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: تحسن التنقل ولكن مع تقييد الوصول إلى الأراضي والموارد وحيز التوسع

شهدت الضفة الغربية تحسينات هامة في التنقل وحركة الفلسطينيين بين المدن الرئيسية الواقعة شرقي الجدار العازل، بعد رفع بعض العوائق وتسهيل الإجراءات عند بعض نقاط التفتيش. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت بدرجة كبيرة مستوى الخسائر البشرية المباشرة في الصراع. ومع هذا،

لا يزال الفلسطينيون الذين يقعون تحت الاحتلال الإسرائيلي يواجهون أزمة الكرامة الإنسانية التي تتميز بتآكل مصادر الرزق، والتجاهل المستمر لحقوق الإنسان الأساسية والاعتماد القسري على المساعدات الدولية، الأمر الذي يؤثر على كافة جوانب حياتهم اليومية.

قطاع غزة: الحصار المستمر، 1.4 مليون «محاصرين»:

شهد العام الماضي واحداً من أكثر الفترات عنفاً التي مر بها المدنيون الفلسطينيون منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. وفي الفترة الواقعة بين 27 ديسمبر / كانون الأول 2008 و18 يناير / كانون الثاني 2009، عانى 1.4 مليون فلسطيني يقطنون في قطاع غزة من القصف المتواصل والمكثف أرضاً وبحراً وجواً في سياق الاجتياح العسكري الإسرائيلي الذي عرف باسم عملية «الرصاص المصبوب»، والذي شُنَّ لمنع إطلاق الصواريخ العشوائي من قطاع غزة كهدف مُعلن. ولم يكن لدى السكان ملاذ آمن، مع الإغلاق المحكم لحدود قطاع غزة، وحتى ملاجئ الطوارئ التي تديرها الأمم المتحدة تعرضت هي الأخرى إلى أضرار جسيمة مباشرة. وفي غزة، كان وقوع خسائر بشرية مرتفعة في صفوف المدنيين الفلسطينيين سمة مميزة للحرب، وكذلك كانت الأضرار واسعة النطاق التي لحقت بالمتعلقات والبنية التحتية الفلسطينية.

وأدت عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية إلى تدهور كبير في الظروف الناجمة عن الحصار الذي فرضته إسرائيل في يونيو / حزيران 2007، في أعقاب استيلاء حماس على القطاع. والحصار مستمر إلى الآن، مما يضع قيوداً كبيرة على الواردات، ويفرض حظراً فعلياً على جميع الصادرات، وحرمان غالبية

واصلت إسرائيل منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم والوصول إلى الموارد من خلال فرض نظام للقيود مؤلف من عدة مستويات، الأمر الذي كان ملمحاً مميزاً للاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك معوقات التنقل، وتوسيع المستوطنات والنقاط الاستيطانية، وبناء الجدار العازل، بالإضافة إلى تطبيق أنظمة لتقسيم الأراضي والتخطيط التي تحرم الفلسطينيين من القدرة على توسيع وتطوير مجتمعاتهم. وأظهرت دراسة أجراها مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن 13٪ فقط من الأراضي في محافظة بيت لحم متاحة للتطور الفلسطيني.

وبالإضافة إلى ذلك، يستمر الوضع في القدس الشرقية في التدهور: ولا يزال غالبية السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمنعون من الدخول إلى المدينة، بينما يواجه السكان الفلسطينيون في المدينة ظروفاً معيشية صعبة بسبب عدم التكافؤ في توزيع الموارد. والآلاف منهم معرضون لخطر النزوح إما من خلال عمليات الإخلاء أو هدم المنازل. وهناك ما يقدر بنحو 60 ألف فلسطيني من سكان القدس يواجهون خطر النزوح بسبب احتمال هدم منازلهم من قبل السلطات الإسرائيلية وذلك لعدم توفر رخص البناء أو بسبب عمليات الإخلاء نتيجة لنشاط الاستيطان الإسرائيلي.

الاحتياجات:

وبينما تم تسجيل بعض التقدم في عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي والمساهمات المالية الكبيرة من قبل المجتمع الدولي، إلا أن أداء الاقتصاد الفلسطيني في مجمله يبقى ضعيفاً، مع معدلات مرتفعة بشكل مستمر للبطالة والفقر، وبالتحديد في قطاع غزة.

- فلا يزال ما يقرب من 40٪ من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
- حوالي 90٪ من إمدادات المياه إلى سكان غزة غير صالحة للشرب وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. وفي الضفة الغربية فإن ما يقارب من 10٪ من السكان يقطنون في قرى لا تمتلك شبكة للمياه، مما يدفع هذه المجتمعات التي تعاني من الفقر بالفعل إلى دفع مبالغ قد تصل إلى عشرة أضعاف سعر مياه الشبكات من أجل الحصول على مياه تنقل بصهاريج.
- أدى الحصار و الانقسامات الفلسطينية الداخلية وعدوان «الرصاصة المصوب» الإسرائيلي إلى إضعاف وتقويض قدرة النظام الصحي في غزة على العمل بشكل

مناسب، مما أدى إلى انخفاض عام في نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان. أما في الضفة الغربية، فإن عوائق التنقل، وحرية الوصول تعرقلان وصول المرضى والطاقم الطبي إلى المرافق الصحية، لاسيما المستشفيات في القدس الشرقية. وهناك حاجة ماسة للدعم النفسي والاجتماعي في أعقاب عدوان «الرصاصة المصوب».

- يواجه الطلاب الفلسطينيون منشآت تعليمية غير كافية بشكل متزايد ومكتظة وهم يسجلون أداءً ضعيفاً في الامتحانات المتعارف عليها. وفي غزة، نزح ما يزيد عن 20 ألف شخص خلال عدوان «الرصاصة المصوب» ولا يزالوا يعيشون في شقق إيجار، أو في منازل الأقارب أو في الخيام بالقرب من منازلهم المدمرة. وفي الضفة الغربية، وحتى نهاية سبتمبر / أيلول 2009 سجلت الفرق الميدانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن السلطات الإسرائيلية دمرت وهدمت ما يصل مجموعه إلى 225 مبنى مملوكة للفلسطينيين، مما أدى إلى نزوح 515 فلسطينياً أكثر من نصفهم من الأطفال. ويتعرض آلاف الفلسطينيين إلى خطر النزوح والتهجير.

قامت القوات الإسرائيلية بإجلاء 53 لاجئاً فلسطينياً، من بينهم 20 طفلاً في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية في عام 2009. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك 475 فلسطينياً آخر يواجهون خطر الإخلاء القسري نتيجة لخطط توسيع المستوطنات في هذه المنطقة.

ويرجع سبب المستوى الحالي من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما مستويات الغذاء والمساعدات النقدية، إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع الداخلي الفلسطيني المستمرين، وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يرجع إلى السياسات الإسرائيلية المطبقة في سياق احتلالها المستمر. وعلى الرغم من المعدلات المرتفعة نسبياً للتعليم في أوساط الفلسطينيين، وتوافر القوى العاملة الماهرة والفرصة الكبيرة للنمو الاقتصادي، إلا أن السياسات المطبقة من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبالتحديد منذ مطلع سبتمبر / أيلول 2000، تواصل حرمان الفلسطينيين من قدرتهم على ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية، وتدمير الاقتصاد، وخفض فرص العمل إلى أدنى مستوياتها والعمل على تآكل المصادر الأخرى للرزق، بما فيها الزراعة والرعي والصيد. ولا تزال الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل

آخر، واعتقال للمعارضين السياسيين، وغيرها من جهود لفرض السيطرة. وفي ظل غياب المصالحة والتسوية، فإن الصدع يزداد عمقا، مساهما في زيادة صعوبة الظروف التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون. (ملحوظة: فيما يلي ترجمة النص الموجود داخل الإطار، برجاء حذف هذا السطر ووضع النص التالي داخل إطار مماثل للإطار الموجود في النص الإنجليزي)

الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، مستمرة في ظل مناخ يتسم بالإفلات من العقوبات. وتؤدي السياسات إلى اعتماد متزايد على المساعدات الإنسانية وإلى بروز حاجة متزايدة لتوفير الحماية. وتحمل إسرائيل، كقوة محتلة، المسؤولية الرئيسية لتوفير وتقديم الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب الفلسطيني. وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، فإن محادثات المصالحة الوطنية فشلت في تسوية الصدع في السياسة الفلسطينية الداخلية ورأبه، مما أدى هذا العام إلى انفجار للعنف من حين

الأهداف الإستراتيجية للنداء الموحد لعام 2010

1. تقديم المساعدة الإنسانية للفئات الأكثر تهميشا، بما في ذلك اللاجئين والعائلات الأكثر فقراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل رئيسي أولئك القاطنين في قطاع غزة، والقدس الشرقية والمنطقة (ج)، بما في ذلك المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية والمتاخمة للجدار العازل.
2. تقوية البيئة اللازمة لحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك من خلال: زيادة الدعوة والمناصرة من أجل احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وبشكل خاص تلك التي تسلط الضوء على حرية التنقل والوصول؛ ومن خلال برامج الحماية المختلفة.
3. تعزيز المراقبة و رفع التقارير المتعلقة بالوضع الإنساني من خلال تطوير المؤشرات الرئيسية من أجل قياس أثر المساعدة المقدمة من خلال التأكيد على ملء الفجوات والتركيز على الأولويات الموجودة.

الاستجابة

السيناريو الأكثر ترجيحاً في هذه المناشدة ي يرى تحسينات هامة في الوضع الإنساني لهذه الفئات المهمشة، فإن غياب التمويل الكافي للنشاطات التي تشملها هذه المناشدة من المرجح أن يؤدي إلى حدوث ضعف إضافي للبيئة اللازمة لحماية المدنيين وإلى مزيد من التدهور في المعيشة وسبل كسب العيش، تزامناً مع ارتفاع مستويات الفقر و البطالة وانعدام الأمن الغذائي بالنسبة للسكان المهمشين الذين تم تحديدهم في هذه المناشدة الموحدة. وعلى وجه التحديد، فإن الدعم من أجل تدخل لإحداث إنعاش مبكر من خلال هذه المناشدة وكذلك من خلال أطر عمل أخرى مثل خطة الاستجابة متوسطة الأمد، يعد ضرورياً من أجل ضمان استجابة لا تقلل فقط من أثر الأزمة طويلة الأمد بل تدعم الإنعاش وتقوي قدرة المجتمعات على استعادة حيويتها وتقلل الحاجة إلى المعونات.

المضي قدماً

يمكن إرساء أرضية صلبة من أجل التوصل إلى السلام والاستقرار والرخاء في المستقبل، من خلال الحل السياسي فقط. وفي هذه الأثناء ومن أجل تحسين الوضع الإنساني، وتخفيف بعض أسوأ جوانب أزمة الكرامة الإنسانية وتقليل حاجة الفلسطينيين للعون والإغاثة، هناك عدد من الإجراءات

لدى تناولها الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين، فإن عملية المناشدة الموحدة لعام 2010 تجمع عدة شركاء من وكالات الأمم المتحدة، والسلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتطوير استجابة إنسانية مركزة.. وستواصل الوكالات الإنسانية القيام بالعمل الضروري والهام، من خلال هذه المناشدة الموحدة، لتخفيف حدة الآثار الأكثر سوءاً الناجمة عن الأزمة المتواصلة والتي تتعرض لها الفئات الأكثر تهميشاً من الفلسطينيين، بالإضافة إلى التصدي للتدهور في ظروف المعيشة، وتسعى الوكالات الإنسانية، في الوقت نفسه، إلى تقوية البيئة اللازمة لحماية المدنيين عن طريق الدعوة والمناصرة لحقوق الفلسطينيين الأساسية وفقاً للمبادئ المتفق عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، فإن المشاريع المدرجة في المناشدة الموحدة ستدعم الاعتماد الفلسطيني على الذات من خلال التدخلات المبكرة للإنعاش. إن تحديد الاحتياجات الإنسانية الحالية والتنسيق لمثل هذه المناشدة قد كانت الخطى الأولى باتجاه تحقيق هذه الأهداف، بالرغم من وجود تحديات هائلة.

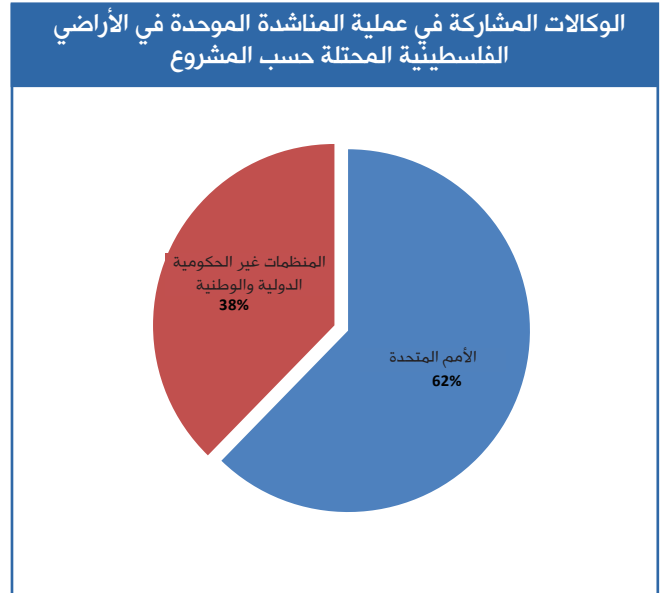
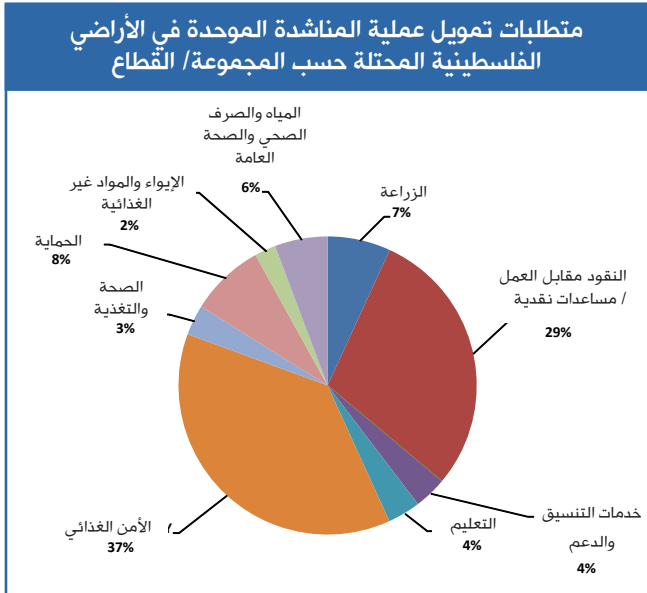
وتسعى المناشدة الموحدة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني لأن إسرائيل لم تفعل ذلك. ونظراً إلى أن

التي يدعو إليها فريق الإغاثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية وهي:

1. هناك حاجة إلى إجراء تحسينات أساسية وضرورية تتعلق بمسألة حرية التنقل للفلسطينيين من أجل خلق تطور اقتصادي ملموس؛ ومن دون ذلك، ستستمر الأراضي الفلسطينية المحتلة في الاعتماد بشكل كبير على دعم المانحين. وفي هذا الإطار فقد دعا فريق الإغاثة الإنسانية إسرائيل إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وإزالة حواجز وعوائق التنقل الداخلية والقيود على الدخول والخروج في الضفة الغربية. وفتح المناطق في قطاع غزة بما في ذلك ما يسمى بالمنطقة العازلة ومنطقة الصيد، بالإضافة إلى منطقة (ج) في الضفة الغربية، بما فيها المناطق العسكرية المغلقة والمحميات الطبيعية، للتنمية الفلسطينية ورفع القيود على الدخول إلى مناطق الرعي الفلسطينية والأراضي الزراعية ومصادر المياه، إذ تشكل جميعها خطوات هامة وضرورية باتجاه رفع وتحسين سبل معيشة الفلسطينيين.
2. يتوجب على إسرائيل تجميد كافة عمليات الهدم وأوامر الإخلاء وضمان أن تتوافق أنظمة التخطيط والتقسيم مع احتياجات الفلسطينيين.
3. يجب على إسرائيل، تماشياً مع الرأي الاستشاري لمحكمة

العدل الدولية، وقف عملية بناء الجدار العازل داخل الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وتفكيك أو تغيير مسار هذه الأجزاء التي تم انشائها حتى الآن باتجاه الخط الأخضر .

4. في ضوء عدم شرعية الاستيطان، بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على إسرائيل وقف نقل مواطنيها المدنيين إلى المستوطنات في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجميد كافة أنشطة الاستيطان وإزالة النقاط الاستيطانية.
5. يجب على إسرائيل وضع نهاية لإفلات هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم من العقاب بتطبيق قواعد القانون على السكان الإسرائيليين القاطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
6. أخيراً، يتوجب على جميع السلطات ذات الصلة تطبيق آليات مناسبة للمساءلة من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي وإنهاء مناخ الإفلات من العقوبة وعدم الملاحقة القانونية لانتهاكات الحقوق السائدة والمنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتضمن ذلك القيام بتحقيقات مستقلة للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.



للحصول على مزيد من المعلومات والمصادر، يرجى الرجوع إلى الوثيقة العامة لعملية المناشدة الدولية الموحدة لعام 2010، على:

www.ochaopt.org